الأمم المتحدة

A/C.3/74/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
22 January 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثالثة**

**محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الساعة 10:00

*الرئيس:* السيد براون ..... (لكسمبرغ)

## المحتويات

بيان من رئيس الجمعية العامة

البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17802 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة 10:00.*

**بيان من رئيس الجمعية العامة**

1 - **السيد محمد - بندي** (رئيس الجمعية العامة): قال إن حقوق الإنسان هي أساس السلام والرخاء، وإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تشدد على أهمية تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. وأوضح أن من بين أولوياته أيضا تعزيز السلام والأمن من خلال منع نشوب النزاعات، والقضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، وتنفيذ استجابة فعالة محورها الإنسان لحالات الطوارئ المناخية.

2 - وتابع يقول إن الإدماج هو الأساس الذي تقوم عليه الحقوق، وينبغي ضمانه على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية والعالمية. والجمعية العامة هي أكثر الهيئات تمثيلا في الأمم المتحدة، ولذلك تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية النهوض بالتمثيل والإدماج في أعمالها. وفي هذا الصدد، وبمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بمنع جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني وأن تعمل على إزالة العقبات الهيكلية والثقافية التي تحول دون المساواة في مشاركة النساء والفتيات وتكافؤ فرصهن.

3 - ومضى يقول إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن لكل فرد الحق في التعليم، ومع ذلك فإن طفلا واحدا من كل خمسة أطفال حول العالم لا ينتظم في مدرسة. ولذلك، من الضروري ضمان حقوق الأطفال في كل مكان حتى يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم. وفي هذا الصدد، توفر الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل فرصة للدول الأعضاء للتفكير في إنجازاتها وتعميق التزامها بحقوق الطفل. واختتم قائلا إن جميع الكيانات، بما فيها مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حُثت على العمل من أجل كفالة عالم أفضل للجميع.

**البند 70 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها** *(تابع)*

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** *(تابع)* (A/74/40 و A/74/44 و A/74/48 و A/74/55 و A/74/56 و A/74/146 و A/74/148 و A/74/179 و A/74/233 و A/74/254 و A/74/256)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** *(تابع)* (A/74/147 و A/74/159 و A/74/160 و A/74/161 و A/74/163 و A/74/164 و A/74/165 و A/74/167 و A/74/174 و A/74/176 و A/74/178 و A/74/181 و A/74/183 و A/74/185 و A/74/186 و A/74/189 و A/74/190 و A/74/191 و A/74/197 و A/74/198 و A/74/212 و A/74/213 و A/74/215 و A/74/226 و A/74/227 و A/74/229 و A/74/243 و A/74/245 و A/74/255 و A/74/261 و A/74/262 و A/74/270 و A/74/271 و A/74/277 و A/74/285 و A/74/314 و A/74/318 و A/74/335 و A/74/349 و A/74/351 و A/74/358 و A/74/460)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين** *(تابع)* (A/74/166 و A/74/188 و A/74/196 و A/74/268 و A/74/273 و A/74/275 و A/74/276 و A/74/278 و A/74/303 و A/74/311 و A/74/342)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** *(تابع)* (A/74/36)

4 - **السيدة باشليت** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): عرضت تقريرها (A/74/36)، الذي يكمل تقريرها السنوي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/40/3)، فقالت إن العالم يواجه تحديات متزايدة تعرقل تعددية الأطراف وتقوّض العديد من المعاهدات والقوانين والقيم الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من هذه التحديات، أعربت عن اقتناعها بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) يمكن أن تعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالنظر إلى أن جميع الدول لديها التزام باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية بغض النظر عن نوع الحكومة أو النظام الاقتصادي المتبع. وقالت إن تركيز المفوضية على الحوار والشراكة مع الدول الأعضاء بدأ يؤتي ثماره في مجالات مواضيعية من قبيل تغير المناخ، وعدم المساواة، والأعمال التجارية، وحقوق الإنسان.

5 - ومضت تقول إن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي لبنات أساسية تمكن الدول من بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق السلام المستدام: ففي مدغشقر، بنت المفوضية بفضل هذه الجهود قدرات المحامين في مجال حقوق الإنسان، مما مكنهم من دعم المجتمعات المحلية في حماية تلك الحقوق؛ وفي الأرجنتين وأوروغواي وشيلي، شجعت على استخدام مؤشرات حقوق الإنسان لتحديد سجل الدول في دعم تلك الحقوق؛ وفي تونس، أنشأت قدرات المحاكم المحلية على الفصل في المسائل التي تنطوي على تلك الحقوق؛ وفي أوغندا، دعمت وضع توجيهات وتدريبات للموظفين القضائيين والبدء فيها؛ وفي كولومبيا، يسَّرت توصل سلطات الشعوب الأصلية وحاكم مقاطعة أمازوناس إلى اتفاق بشأن نظام صحي متعدد الثقافات للشعوب الأصلية.

6 - وتابعت تقول إن الدول الأعضاء التزمت بضمان أن تساعد أهداف التنمية المستدامة على إعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ومن أجل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030، من الضروري تعزيز الشراكات لمعالجة الثغرات في التمويل؛ وتحديد استراتيجيات مبتكرة؛ وتيسير برامج شاملة للجميع؛ وضمان مساحات تشاركية آمنة. وقالت إن المساواة بين الجنسين هي في صلب عمل المفوضية، التي عملت مع السلطات والمؤسسات القضائية في الأرجنتين وأوروغواي وبنما وجمهورية تنزانيا المتحدة من أجل التصدي للتنميط الجنساني والتحيز في نظام العدالة وضمان قدر أكبر من إمكانية وصول النساء والفتيات إلى العدالة.

7 - وأردفت قائلة إن المفوضية، سعيا منها إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والمتعددة الجنسيات في مجال الأعمال التجارية على النهوض بحقوق الإنسان، تقدم الدعم التقني لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ووضع خطط عمل وطنية، بما في ذلك في بيرو، وشيلي، والكاميرون، وكينيا، وهندوراس: ففي كمبوديا، ركزت المفوضية جهودها على الأعمال التجارية الزراعية وحقوق الأرض؛ وفي فيجي، عزَّزت قدرات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة على رصد أثر الأعمال التجارية على حقوق الإنسان والإبلاغ عنه. وفي إندونيسيا وتايلند، قادت حلقات عمل لتحديد أثر الأنشطة التجارية على حقوق الإنسان والبيئة والهجرة؛ وفي السنغال، دعمت إجراء دراسة وطنية عن تنفيذ المبادئ التوجيهية في قطاع الصناعات الاستخراجية.

8 - ومضت تقول إن الاستعراض الدوري الشامل مدخل رئيسي للعمل مع الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى بشأن قضايا حقوق الإنسان. وقد استعرض ما مجموعه 42 دولة في العام الماضي، بما في ذلك تشاد، التي ألغت عقوبة الإعدام على الجرائم العادية؛ وإريتريا التي صدَّقت على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، 1999 (رقم 182)؛ وكوت ديفوار التي نقحت قانون العقوبات للتصدي للاغتصاب الزوجي والعنف العائلي؛ وإثيوبيا التي أجرت إصلاحات واسعة النطاق تمشيا مع التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وماليزيا التي وجهت دعوة دائمة إلى المكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛ وفييت نام، التي صدَّقت على اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، 1949 (رقم 98).

9 - وأردفت قائلة إن المفوضية تقدم الدعم إلى مجموعة من البلدان من خلال صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، وتعمل على تعزيز علاقاتها مع الأفرقة القطرية المعاد صياغتها والمنسقين المقيمين في إطار نظام التخطيط الجديد لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

10 - وقالت إن هناك حاجة ماسة إلى أن تدمج تحليلاتُ ونهج حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه. وأوضحت أن المفوضية تعمل عن كثب مع إدارة عمليات السلام لضمان تقيد عمليات الأمم المتحدة للسلام بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين وسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالتعاون مع إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، تدعم المفوضية التخطيط الاستراتيجي في 12 عملية من عمليات الأمم المتحدة للسلام، وتشارك في التقييمات الاستراتيجية لعمليات السلام.

11 - ومضت تقول إن مكافحة الإفلات من العقاب والسعي إلى تحقيق العدالة الانتقالية أمران أساسيان لتضميد الجراح، وتسوية المظالم، وبناء الدعم للسلام، ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، واصلت المفوضية دعم الدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى في تصميم وتنفيذ عمليات مساءلة وعدالة انتقالية محددة السياق ومملوكة وطنياً وتركز على الضحايا، بما في ذلك في أفغانستان، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وسري لانكا، والسلفادور.

12 - وتابعت تقول إن حالة الطوارئ المناخية في العالم تشكل تهديدا رئيسيا لحقوق الإنسان. ومن أجل تعزيز هدف الإجراءات المتسقة والمنسقة لمنع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، والتشجيع على زيادة قبول حق الإنسان في بيئة صحية، وقّعت المفوضية مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آب/أغسطس 2019. ووضعت المفوضية أيضا خطة عمل مشتركة مع منظمة الصحة العالمية تهدف إلى النهوض بحق الإنسان في الصحة ودعم خطة عام 2030 والاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل والمراهق (2016-2030). ووقعت أيضا اتفاقات مع عدة كيانات تابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وقد وفر العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي العديد من المداخل من أجل تعاون أوثق، وتقوم المفوضية بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع إطار للامتثال لعمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وفي الأمريكتين، واصلت المفوضية تعزيز شراكتها مع هيئات إقليمية من قبيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك من خلال آلية العمل المشتركة المعنية بالمساهمة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمريكتين.

13 - وقالت إنه تقرر إجراء استعراض هيئات معاهدات حقوق الإنسان في عام 2020. ومن شأن وجود نظام أقوى للهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن يعزز عمل المفوضية، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل وهيئات الخبراء وتقصي الحقائق، وأعمال بناء القدرات بشأن السياسات والقوانين الوطنية. غير أن تمويل الجمعية العامة لم يواكب الزيادة المطردة في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. واختتمت قائلة إن المفوضية تستكشف حلولا مؤقتة للتخفيف من حدة بعض هذه المشاكل، بما في ذلك تحويل أموال خارجة عن الميزانية لمعالجة بعض أهم الثغرات. غير أن ذلك سيكون على حساب أنشطة المفوضية الأخرى ولن يحلَّ المسائل الأساسية.

14 - **السيد سانتوس مارافر** (إسبانيا): قال إن تعددية الأطراف والنظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران أساسيان لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية، ويشكلان أساس السياسة الخارجية لحكومته. وقال إن وفد بلده يشاطر المفوضة السامية لحقوق الإنسان رؤيتها، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى التشديد على قصص النجاح في مجال حقوق الإنسان. غير أن الأزمات الهيكلية لحقوق الإنسان التي لوحظت في بعض البلدان تبعث على القلق، ومن الضروري رفض أي اتجاهات رجعية للتشكيك في الاتفاقات الرئيسية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعمل الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان ومنهاج عمل بيجين على تعزيز حقوق النساء والفتيات. واختتم قائلا إن إسبانيا تعمل بنشاط على تجنب أي تراجع في سجل حقوق الإنسان، والحفاظ على العالمية والاعتماد المتبادل، وتعزيز الاتفاقات المبرمة، وتقوم المفوضية بعمل حاسم في هذا الصدد.

15 - **السيد صدِّيق** (السودان): قال إن وفد بلده يرحب بالحوار البناء الذي جرى بين حكومة السودان الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي أدى إلى توقيع اتفاق لإنشاء مكتب قطري لحقوق الإنسان في الخرطوم. وقال إن التغيير السياسي الإيجابي الذي حدث يتيح فرصة لم يسبق لها مثيل لتعزيز حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي هذا السياق، قدَّم السودان، لأول مرة في تاريخه، ترشيحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان بتأييد كامل من الاتحاد الأفريقي. وأوضح أن السودان تعهد، في ترشيحه، بالعمل بالتعاون مع البلدان الأخرى لحماية حقوق الإنسان وفقا للآليات القائمة في إطار مجلس حقوق الإنسان؛ وبالوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات المصدق عليها؛ وبتنفيذ مبادئ العدالة الانتقالية والمساءلة عن الفظائع المرتكبة في البلد؛ وبإجراء الإصلاحات القانونية والأمنية اللازمة وفقا للمعايير المتفق عليها دوليا.

16 - **السيد القادري** (المغرب): قال إن وفد بلده يثني على مشاركة المفوضة السامية في مسألة تغير المناخ، ويرحب بمشاركتها في الجزء الإنساني من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في حزيران/يونيه 2019، والذي كان برئاسة المغرب. وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بجهودها الرامية إلى الدفاع عن الحقوق الأساسية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين، وهو أمر بالغ الأهمية لمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وضمان العمل الفعال على أرض الواقع وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل.

17 - وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بالعمل الذي تضطلع به المفوضية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف. كما يعرب وفد بلده عن

امتنانه للمفوضة السامية لما تبذله من جهود لمكافحة خطاب الكراهية بجميع أشكاله، وهي مسألة تشكل أولوية بالنسبة لحكومته. وفي هذا السياق، قدم المغرب مؤخرا مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية، الذي اعتمد بتوافق الآراء بوصفه قرار الجمعية العامة 328/73. واختتم قائلا إن وفد بلده يثني أيضا على المفوضية لما تبذله من جهود من أجل النهوض بحقوق الإنسان في العصر الرقمي.

18 - **السيد إليزوندو بيلدين** (المكسيك): شكر المفوضة السامية على زيارتها الرسمية إلى المكسيك، فقال إن هذه الزيارة عملت على تعزيز التزام بلده بالعمل مع المفوضية لحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها. وكان من بين المجالات التي تجلى فيها ذلك العمل مؤخرا التوقيع على اتفاق إطاري لتلقي قوات الأمن في البلد التدريب على المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

19 - وأضاف قائلا إنه يجري استخدام الدعاية المستوحاة من النظريات القائمة على تفوق عرق أو دين لمهاجمة قيم الإنسانية. وينبغي ألا يكون في القرن الحادي والعشرين مكان لخطاب الكراهية، وهو خطاب مرفوض ويتطلب ردا فوريا وموحدا وحازما من المجتمع الدولي، ومع ذلك فقد أودى بحياة ضحايا أبرياء في فرنسا والنرويج ونيوزيلندا، وفي الآونة الأخيرة في إل باسو (الولايات المتحدة الأمريكية) ضد أشخاص أبرياء من أصول مكسيكية ولاتينية. وبالنظر إلى هذا الاتجاه المقلق، سأل عن الكيفية التي يمكن من خلالها للدول أن تتصدى لخطاب الكراهية وتمنعه من منظور حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

20 - **السيد سكوغ** (السويد): تكلّم باسم بلدان الشمال الأوروبي (آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج)، فقال إن تقلص الحيز الديمقراطي والمدني في جميع أنحاء العالم مسألة تثير قلقا بالغا. وأعرب عن تقدير بلدان الشمال الأوروبي للجهود التي تبذلها المفوضة السامية لتوجيه الانتباه إلى تلك المسائل، ودعا الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل مع المفوضية وإتاحة إمكانية وصول المكلفين بولايات دون عوائق وبصورة مجدية إلى الأفراد والمجتمع المدني.

21 - وأضاف قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي تدين جميع الأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة وآلياتها، وستواصل الدفاع عن حقوق الأفراد في المشاركة في مداولات الأمم المتحدة. وهي في ذلك السياق ترحب بعمل المفوضية في تنظيم أنشطة داخل البلد يمكن للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان الاضطلاع بدور رئيسي فيها. غير أنه بالنظر إلى أن الفرص المتاحة لتلك الجهات الفاعلة كثيرا ما تكون مقيدة، فمن الضروري إيجاد حلول توفر لها الدعم المستمر. وتساءل عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تتعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها لدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل في بيئات صعبة.

22 - **السيد حساني نجاد بركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الهجمات المتزايدة على تعددية الأطراف وظهور الحركات القومية المتطرفة وحركات التفوق العرقي يشكل تهديدا عالميا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولدعم مبدأ عالمية حقوق الإنسان، من الضروري أن تستمع المفوضية إلى أصوات أولئك الذين لم يعتبروا منذ فترة طويلة جديرين بالاستماع إليهم. فحقوق الإنسان ليست سلعة يستخدمها البعض ضد الآخرين لتحقيق مكاسب سياسية. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن وفد بلده يعرب عن بالغ قلقه إزاء حملات التلاعب المتعلقة بعضوية المفوضية والممارسة المتمثلة في تقديم قرارات ذات دوافع سياسية خاصة ببلدان محددة في مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة. وذكر أن أثر التدابير الانفرادية غير القانونية المفروضة على شعب بلده قد تفاقم منذ العام الماضي. وقد استهدفت حكومة الولايات المتحدة مواطني إيران، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والأشخاص المحتاجين إلى رعاية طبية، من أجل تصفية حسابات سياسية في ما يمكن اعتباره عملا من أعمال الإرهاب الاقتصادي. وأخفقت الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان في اتخاذ موقف بشأن ذلك الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان للشعب الإيراني بأسلوب يشبه الإبادة الجماعية. ويستحق الضحايا الأبرياء أن يُستمع إليهم وأن يتم جبر معاناتهم وتعويضهم. وينبغي ألا يتغاضى أي إنسان عن العقاب الجماعي والعشوائي للمدنيين.

23 - **السيد روسكو** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يرحب بالعمل الذي تضطلع به المفوضية لوضع قائمة بالانتهاكات وتحديد هوية مرتكبيها من خلال لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق وآليات التحقيق المستقلة. وقال إن لعمل المفوضية أهمية حيوية من أجل الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وضمان وفاء الدول بالتزاماتها وتعهداتها ومسؤولياتها المتصلة بحقوق الإنسان. ولدعم ذلك العمل، تبرعت المملكة المتحدة للمفوضية بمبلغ 9 ملايين دولار في عام 2018 ومبلغ 8 ملايين دولار في عام 2019 حتى الآن. وبالنظر إلى الحالة المالية للمفوضية، يأمل وفد بلده في أن تحذو دول أخرى حذوها.

24 - وأضاف قائلا إنه عندما تشارك الدول في النظام الدولي، يمكن للمفوضية أن تساعد في وضع حقوق الإنسان في صميم الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن وفد بلده يثني على التقدم الذي أُبرز في تقرير المفوضة السامية في ذلك الصدد، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم بين المفوضية والسودان. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للمفوضة السامية أن تكفل تعاون جميع الدول تعاونا كاملا مع المفوضية، والطريقة التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء أن تكفل التصدي لأي محاولات لاستخدام المشاركة المحدودة كمبرر لتجنب وجود آليات أقوى.

25 - **السيدة باسين** (السنغال): تكلمت باسم أعضاء تجمع حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات، فقالت إن حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي دورا هاما في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ومن الضروري تعزيز تبادل الآراء بين الهيئات والكيانات العاملة على نطاق الركائز الثلاث للأمم المتحدة وتعزيز الروابط القوية بين جنيف ونيويورك، ولا سيما بين المفوضية ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتتيح تلك التبادلات المؤسسية اتباع نهج مشترك يعد ضروريا لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها على نحو فعال. وسيكون من المفيد معرفة الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تستخدم الزخم الناجم عن إصلاحات الأمم المتحدة للنهوض بالدور الوقائي لحقوق الإنسان. وسألت عن السبل الكفيلة بتعزيز دور حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات وتسويتها.

26 - **السيد هويسغن** (ألمانيا): أثنى على المفوضة السامية لتقريرها الذي سلط الضوء على التطورات السلبية الأخيرة، بما في ذلك كراهية الأجانب، والمواقف المعادية بشأن الأقليات، والتحديات التي تواجهها المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وقال إن وفد بلده يرغب أيضا في تسليط الضوء على المعانقة التي تحدث بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية. وقال إن حقوق الإنسان مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولذلك ينبغي اعتبارها عالمية لا إقليمية. وأعرب عن تأييد وفد بلده للتعليقات التي أدلت بها المفوضة السامية بشأن الترابط بين حقوق الإنسان والسلام والتنمية. وقال إن انتهاكات حقوق الإنسان هي مصدر النزاعات، كما لوحظ في الجمهورية العربية السورية، ولا يمكن تحقيق السلام إلا بآليات للمساءلة عن الجرائم المرتكبة. وأشار إلى أن ألمانيا دعت المفوضة السامية إلى مناقشة الحالة في هايتي في مجلس الأمن، وشجعها كذلك على القيام بزيارات ميدانية إلى ميانمار والصين.

27 - **السيد فافر** (سويسرا): قال إن بلده يؤيد بقوة خطة الإدارة التي وضعتها المفوضية للفترة 2018-2021. وقد أجرت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف تقييما إيجابيا للأداء التنظيمي للمفوضية، التي أظهرت التزاما قويا بولايتها والقدرة على التكيف مع الاتجاهات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة. واستدرك قائلا إن سويسرا تشعر بالجزع إزاء النقص المزمن في تمويل المفوضية. وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان هي إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة ولها دور محوري في عملها، فإن هناك فجوة كبيرة بين ولاية المفوضية والموارد المالية المخصصة لها. وفي هذا الصدد، ستواصل سويسرا عملها في إطار اللجنة الخامسة لكفالة حصول ركيزة حقوق الإنسان على الموارد اللازمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل الولاية التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء. وستواصل حكومة بلده دعمها المالي للمفوضية في شكل تبرعات، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز القاعدة المالية للمفوضية.

28 - **السيدة فاسيليفسكايا** (بيلاروس): قالت إنه ينبغي للمفوضية، لكي تضطلع بنجاح بمهامها العديدة، أن تركز مواردها المحدودة، البشرية والمالية على السواء، على المجالات التي حددتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بوضوح وبتوافق الآراء، وينبغي أن تعتمد أكثر النهج فعالية. وتعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال التعاون التقني وتبادل أفضل الممارسات هو نهج سيؤدي إلى نتائج متسقة. وقد اتسع التعاون بين بيلاروس والمفوضية بصورة تدريجية دعما للخطة الوطنية لحكومة بلدها بشأن حقوق الإنسان، مما أدى إلى زيادة فعالية الصكوك القائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، وزيادة الوعي بالمعايير الدولية في أوساط القطاع العام والمجتمع المدني. وقالت إن بيلاروس تعرب عن امتنانها للمفوضية بخصوص الحلقة الدراسية التي نظمتها لوكالات إنفاذ القانون في بيلاروس بشأن أساليب الشرطة غير التمييزية خلال الأحداث الرياضية، والتي عُقدت قبل يوم واحد من دورة الألعاب الأوروبية التي نُظِّمت في مينسك في حزيران/يونيه 2019. وبدعم من مستشار شؤون حقوق الإنسان التابع للمفوضية والمكلف بالعمل في فريق الأمم المتحدة القطري في بيلاروس، يجري تطوير التعاون في مجالات أخرى، ويجري تعزيز الحوار الوطني بشأن حقوق الإنسان.

29 - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه ينبغي للمفوضية، بالنظر إلى استقلاليتها عن الدول وداخل منظومة الأمم المتحدة على السواء، أن تعامل جميع الدول على قدم المساواة والإنصاف دون اعتبارات سياسية. وفي هذا الصدد، أشار وفد بلدها إلى التزام المفوضة السامية بالوفاء بطلب مجلس حقوق الإنسان الوارد في قراره 36/31 إعداد قاعدة بيانات تضم جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في أنشطة الاستيطان غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقاعدة البيانات أداة هامة لتعزيز تنفيذ القانون الدولي والمعايير الدولية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في حالات النزاع والاحتلال. وذكرت أن وفد بلدها يطلب إلى المفوضة السامية أن تعطي أولوية ملحة للوفاء بولاية القرار 36/31 برمته، وألا تخاطر بتعريض استقلالية المفوضية للخطر أو أن تشكل سابقة يمكن فيها إضعاف مصداقية ولايات أخرى وبالتالي عدم تنفيذها. وطلبت إلى المفوضة السامية أن تطلع اللجنة على مستجدات حالة نشر قاعدة البيانات المذكورة أعلاه.

30 - **السيدة أغلادزي** (جورجيا): قالت إن تقرير المفوضة السامية عن التعاون مع جورجيا (A/HRC/42/34) يبين أن حالة حقوق الإنسان تدهورت في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي الجورجيتين الواقعتين تحت الاحتلال الروسي، لا سيما بسبب تزايد القيود المفروضة على حرية التنقل. ويجبَر السكان الذين يعيشون في المناطق الجورجية المحتلة وبالقرب من خط الاحتلال على تحمل التسلح الشديد غير المشروع وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على حقوق الإنسان الأساسية والتمييز الإثني. وفي آب/أغسطس 2019، دخلت قوات الاحتلال الروسية الأراضي التي تسيطر عليها حكومة جورجيا، وقامت بإنشاء حواجز اصطناعية في قرية غوغوتيانتكاري والشروع في بناء مركز حراسة بالقرب من قرية تشورتشانا. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أغلق نظام الاحتلال ما يسمى بنقاط العبور القائمة على خط الاحتلال في تسخينفالي، ممعنا في انتهاك حرية التنقل. وتفرَض قيود مماثلة في منطقة أبخازيا منذ حزيران/يونيه 2019.

31 - وأضافت قائلة إن من أكثر التطورات إثارة للقلق في الاحتلال الروسي حرمان مواطني جورجيا من الحياة. ولم تتحقق العدالة بعد بشأن تعذيب المواطنين الجورجيين المشردين داخليا وحرمانهم من الحياة، وهم دفيت باشاروليي، وجيجا أوتخوزوريا، وأرتشيل تاتوناشفيلي، وإيراكلي كفاراتسخيليا. وهناك حاجة واضحة إلى آليات أمنية دولية وإتاحة حرية وصول المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان دون عوائق إلى المناطق المحتلة.

32 - وأشارت إلى أن وفد بلدها يشعر ببالغ القلق لأن السلطة القائمة بالاحتلال ونظامها قد رفضا مرة أخرى إتاحة إمكانية وصول المفوضية إلى أبخازيا وتسخينفالي على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها المفوضة السامية والنداء الوارد في قرار مجلس حقوق الإنسان 28/40. وطلبت إلى المفوضة السامية عرض أفكارها بشأن الآليات الممكنة الأخرى للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في جورجيا.

33 - **السيد لوير** (لكسمبرغ): قال إن وفد بلده يرحب بالتعاون المثمر للمفوضية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. غير أن التحديات في مجال حقوق الإنسان لا تزال تتزايد، مما يتطلب زيادة القدرة على التكيف. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلده بإطلاق مشروع عالمي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا. وأشار إلى أن المفوضة السامية ذكرت في تقريرها أن المفوضية تدعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في وضع سياسات بشأن الأعمال الانتقامية التي يتعرض لها المدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان. وقال إنه سيرحب بإيراد بعض الأمثلة على تلك السياسات والحصول على مزيد من المعلومات عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الدول الأعضاء فيما يتعلق بتلك السياسات. وبالنظر إلى أهمية الفضاء الرقمي والتكنولوجيات الجديدة لحقوق الإنسان، سواء من حيث الفرص أو التهديدات، سأل عن الخطوات التالية التي ستتخذ في هذا المجال.

34 - **السيد جينغا** (رومانيا): قال إن بلده يكرر تأكيد دعمه لاستقلالية المفوضية. وبالنظر إلى أهمية عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وطابعها العالمي، يعتقد وفد بلده اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا للانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان في العالم، وأن من واجب كل بلد أن يتخذ إجراء. وأضاف أن وفد بلده يأسف لعدم تعاون بعض البلدان مع المفوضية ومع آليات مجلس حقوق الإنسان، مما يقوّض ولاية المفوضة السامية وإعمال حقوق الإنسان والتمتع بها بالكامل. وذكر أن وفد بلده يشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور حقوق الإنسان في العالم، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى أزمات إنسانية خطيرة، ويدعو إلى بذل جهود لحماية حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص الضعفاء، وضمان حرية الدين والمعتقد، وحرية التعبير والرأي، وحقوق المدافعين عن

حقوق الإنسان. وأشار إلى أن المفوضة السامية قالت مؤخراً إنه يتعين على مكتبها أيضاً معالجة المسائل المتصلة بالمشهد الرقمي الجديد والخصوصية. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها استخدام وسائط التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الجديدة والذكاء الاصطناعي لصالح حقوق الإنسان والحريات مع تجنب انتهاكات حقوق الإنسان.

35 - **السيد أربايتر** (كندا): قال إن وفد بلده يُقدِّر الخطوات التي اتخذتها المفوضية لإدماج عملها على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في ركائز السلام والأمن والتنمية والمساعدة الإنسانية. وأشار إلى أن التعاون التقني الذي تُقدِّمه المفوضية لكفالة احترام الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية يؤدي دورا مهما في بناء حوار هادف مع الدول. وأوضح أن التعاون الدولي ضروري للتصدي للتهديدات الناشئة في مجال حقوق الإنسان، وأن النظام المتعدد الأطراف يتعين عليه زيادة تركيزه على هذه المسائل الناشئة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفد بلده بجهود المفوضة السامية الرامية إلى التصدي للتحديات الناشئة، مثل تغير المناخ والذكاء الاصطناعي.

36 - وأضاف قائلا إن المفوضة السامية اجتمعت مؤخرا مع الأوساط المعنية بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الشركات التجارية والباحثون والمجتمع المدني في مونتريال بكندا، لمناقشة الآثار الأخلاقية المترتبة على التكنولوجيات الجديدة. واختتم كلامه قائلا إنه سيكون من المثير للاهتمام التعرف على الطريقة التي يمكن بها للإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان أن يوجه الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه. وطلب إلى المفوضة إطلاع الدول الأعضاء على أمثلة محددة.

37 - **السيد مات** (ليختنشتاين): قال إن وفد بلده يؤكد مجددا دعمه القوي لعمل المفوضية ونزاهتها واستقلاليتها ويعرب عن القلق إزاء الحالة المالية للمفوضية. وفي هذا الصدد، قال إنه من غير المقبول أن تعاني إحدى ركائز الأمم المتحدة من نقص شديد في التمويل، وقدم تهاني وفد بلده للمفوضة السامية على ما أنجزته بهذه الموارد المحدودة. وأكد أن ليختنشتاين هي الداعم المالي الرئيسي من حيث نصيب الفرد للمفوضية وتُقدِّر تركيزها على الوقاية بوصفها عاملا أساسيا لإنجاز خطتها الإدارية للفترة 2018-2021. ورحَّب بالتزام المفوضة السامية بتعزيز المساءلة وسيادة القانون والعدالة الانتقالية من أجل تحقيق السلام المستدام.

38 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يوافق على أن الوقاية ينبغي أن تكون عنصرا رئيسيا في الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولكنه يرى أن سِجِل المجتمع الدولي في بلدان مثل ميانمار والجمهورية العربية السورية فقير إلى حد ما. وفي هذا السياق، تساءل عن الوسيلة التي تأمل بها المفوضية في التغلب على التحديات في منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة من أجل تحقيق عدم تكرارها. وسيكون من المفيد معرفة المزيد من المعلومات عن التعاون بين المفوضية وبعثات تقصي الحقائق وآليات المساءلة ذات الصلة التي أنشأتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان.

39 - **السيدة مطر** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تقديره للعمل الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما بشأن وضع المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال، ويقرُّ بعملها في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أن وفد بلدها يلاحظ على وجه الخصوص الدعم المستمر الذي تُقدِّمه المفوضية لعمليات السلام ولتنفيذ التركيز ذي الأولوية الذي يقوم به الأمين العام على برنامج الوقاية الذي سيساعد في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد النزاع. وأعربت عن ترحيبها بتلقي معلومات إضافية عن أوجه القصور الرئيسية التي حددتها المفوضية في التصدي للتحديات في إطار الصلة القائمة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، وعن الفرص المتاحة للدول الأعضاء والجهات المعنية للتعاون في مساعدة المفوضية في تنفيذ الولاية المنوطة بها بمزيد من الفعالية في هذا الصدد.

40 - **السيد أوغاريللي** (بيرو): تكلم أيضا باسم الأرجنتين، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهندوراس، فأعرب عن رغبة هذه البلدان في إدانة الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان في فنزويلا، التي دفعت آلاف الفنزويليين إلى الفرار كل يوم نتيجة للجوع والافتقار إلى الخدمات الطبية والخوف واليأس الناجمين عن نظام يمارس الانتهاك المنهجي للحقوق والحريات الأساسية لسكانه. وأشار إلى أن تقارير المفوضة السامية والمفوضية تقدم وصفا تفصيليا لحجم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين صنف خبراء من منظمة الدول الأمريكية ومنظمات المجتمع المدني هذه الحالة على أنها ضمن الجرائم المحتملة ضد الإنسانية. وقال إن البلدان التي تكلم باسمها تدعو نظام نيكولاس مادورو غير المشروع إلى التعاون على نحو حقيقي وفعال مع المنظمات

الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مع البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019. وفي ضوء الحالة المعقدة في فنزويلا، والانتهاكات الجسيمة لأبسط حقوق مواطنيها والأدلة القطعية التي قدَّمتها شتى الهيئات الدولية المحايدة، فإن فنزويلا لا تستوفي المعايير اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

41 - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير المفوضة السامية عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية (A/HRC/41/18) ويرحب بما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات. وأشار إلى أن وفد بلده يرحب أيضا بقرار مجلس حقوق الإنسان 25/42 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي أنشئت بموجبه بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام 2014، بهدف ضمان المساءلة الكاملة للجناة وتحقيق العدالة للضحايا. كما يرحب وفد بلده بالالتزام الراسخ للمفوضة السامية بالدفاع عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جدول أعمال الأمم المتحدة ودعمها الحاسم للأنشطة التي يضطلع بها الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، الذي تشترك في رئاسته الأرجنتين وهولندا. وأعرب أيضا عن تأييد وفد بلده للرسالة التي قدمتها المفوضة السامية في الدورة العاشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، التي ذكرت فيها أن الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان لا تعالج حقوق كبار السن بالقدر الكافي، وهي لذلك غائبة عن التوصيات الصادرة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان. واختتم كلامه قائلا إنه بالنظر إلى خبرة المفوضة بوصفها المديرة التنفيذية السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبالنظر إلى أن عام 2020 سيصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فإنه يرحب بتلقي المزيد من المعلومات عن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة.

42 - **السيدة سوزوكي** (اليابان): قالت إن بلدها سيواصل دعم المفوضة السامية، التي يتوقع منها في كثير من الأحيان تنسيق الجهود في سياق يشهد تضارب المصالح بين الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان. وقالت إن حكومة بلدها تشرفت بالترحيب بالمفوضة السامية في اليابان في آذار/مارس 2019 لحضور الجمعية العالمية الخامسة للمرأة. وأضافت قائلة إن بلدها لا يزال ملتزما بتعزيز تمكين المرأة، بسبل منها أنشطة التوعية، مثل المناسبة الخاصة لقادة دول مجموعة العشرين بشأن تمكين المرأة. وسألت عن الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدول الأعضاء للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة.

43 - **السيدة بيرن ناسون** (أيرلندا): قالت إن حكومة بلدها تعتبر تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية الركيزة التي يستند إليها النظام المتعدد الأطراف. وأضافت قائلة إن المفوضة السامية تكلمت عن الطابع المعقد للعمل الذي تضطلع به المفوضية ونطاق مهامها الآخذ في الاتساع. وبالنظر إلى الفصل بين الطلبات الموكلة إلى المفوضية والموارد المقدمة إليها، من الضروري ضمان وجود استراتيجية للموارد المستدامة للمفوضية وهيئات المعاهدات. وقالت إن وفد بلدها يدعو الدول الأعضاء التي تؤيد المفوضية من حيث المبدأ إلى أن تفعل ذلك في الواقع العملي وفي إطار الوفاء بالتزاماتها. وفي ظل هذه الخلفية المعقدة، سألت عما يمكن للدول الأعضاء أن تفعله لدعم عمل المفوضية. وقالت إن المفوضة السامية أعربت مؤخراً عن قلقها إزاء تزايد الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومن يسعون إلى التعامل مع آليات الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد الاستماع إلى ما تقوم به المفوضية لمعالجة هذه الحالة.

44 - **السيد سكونيك تابيا** (شيلي): قال إن وفد بلده يُقدِّر عمل المفوضية في تسليط الضوء على الآثار السلبية لتغير المناخ، التي تؤثر تأثيرا غير متناسب على الأفراد والمجتمعات المحرومة أصلا في جميع أنحاء العالم. وترى شيلي، التي ستستضيف الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من عام 2019، أن ديباجة اتفاق باريس، التي تنص على أنه ينبغي لجميع الدول أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات متعلقة بحقوق الإنسان، تكتسب طابع القوة والضرورة الملحة.

45 - وأضاف قائلا إنه من الضروري، في السنة التي تصادف الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التأكيد من جديد على الدفاع غير المقيد عما تتسم به حقوق الأفراد من طابع عالمي ومترابط وغير قابل للتجزئة. وفي هذا السياق، طلب إلى المفوضة السامية أن تشرح نهجها ورؤيتها فيما يتعلق بعمليات الاستعراض التي ستجريها هيئات المعاهدات في عام 2020 وعملية الاستعراض المقبلة التي سيجريها مجلس حقوق الإنسان.

46 - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان والمبادئ التي يستند إليها طابعها العالمي والمترابط تتجلى في إقليم جامو وكشمير المحتل من الهند أكثر من أي مكان آخر. وأشارت إلى أن وفد بلدها يرحب بالبيان الذي أدلت به المفوضة السامية فيما يتعلق بأثر الإجراءات التي اتخذتها الهند مؤخرا على حقوق الإنسان والحاجة إلى التواصل مع الكشميريين في جميع عمليات اتخاذ القرار التي تمس مستقبلهم، فضلا عن البيانات الأخرى للإعراب عن القلق التي أدلى بها كل من الأمين العام، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وفي وسائط الإعلام الدولية فيما يتعلق باستمرار تعطل الأنشطة في كشمير التي تحتلها الهند.

47 - وأوضحت أن باكستان تؤيد تماما دعوة المفوضية لإنشاء لجنة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان المبلغ عنها في المنطقة، بما في ذلك الحرمان من الحرية والتعذيب. وأضافت قائلة إن المفوضية، بوصفها الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، يجب أن تتلقى المساعدة في تنفيذ الولاية المنوطة بها على نحو فعال وفي تنفيذ توصياتها، ولا سيما التوصيات المتعلقة بكشمير. وستظل باكستان تتعاون تعاونا كاملا وبناء مع المفوضة السامية، في كل من نيويورك وجنيف.

48 - **السيدة زابيا** (إيطاليا): أشارت إلى أن حقوق الإنسان مكرَّسة في دستور بلدها وتندرج في صميم سياستها الخارجية، فقالت إن حكومة بلدها أجرت عملية على نطاق المنظومة في إطار التحضير لاستعراضها الدوري الشامل الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأعربت عن شعور إيطاليا بالفخر بما حققته من إنجازات، وعن استعدادها للسعي لإدخال المزيد من التحسينات عند الاقتضاء.

49 - وفيما يتعلق بالقول إنه ما زال يتعين القيام بالمزيد لتحقيق التنمية المستدامة، استفسرت عن الطريقة التي يمكن بها لنظام الاستعراض الدوري الشامل أن يساعد على سد الحاجة إلى التكامل، بالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة تتعلق بحقوق الإنسان، والطريقة التي يمكن بها لنظام الاستعراض أن يستخدم لإبراز المجالات التي تحتاج فيها البلدان إلى الدعم.

50 - **السيدة شيفوايلا** (زامبيا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن الدول الأعضاء في المجموعة أطراف في العديد من الصكوك التي تفرض التزامات غالبا ما تتطلب خبرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأضافت قائلة إن معالجة الثغرات في القدرات تقتضي ضرورة تعزيز تقديم مساعدة تقنية ودعم للمساعدة في الوفاء بتلك الالتزامات. ولذلك، فهي تعرب عن ترحيبها بمواصلة تنفيذ برامج بناء القدرات وحلقات العمل التدريبية التي تعقد على الصعيد دون الإقليمي، وكذلك اجتماع رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي تتيح الفرصة للدول لتبادل الآراء.

51 - وقالت إن المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، يقتضي كفالة عدم الانتقائية وتوخي الحياد والشفافية والموضوعية واحترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية، وتفادي الاستقطاب والتسييس والكيل بمكيالين وفرض معايير ثقافية ضيقة على الآخرين. ولذلك فإن المجموعة تلاحظ مع القلق إدراج مجالات ذات أولوية في تقرير المفوضة السامية، تتسم بوضوح بطابع غير توافقي ولا تحشد الدعم اللازم من المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وأشارت إلى أن المجموعة تطلب توضيحا بشأن العملية التي تُحدَّد بها هذه المجالات ذات الأولوية.

52 - وفي معرض الإشارة إلى حاجة المفوضية إلى التقيد في جميع الأحوال بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، قالت إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء تزايد الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك التبرعات المخصصة، وتشير إلى ضرورة ضمان تحسين التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية.

53 - **السيدة النصف** (قطر): قالت إن بلدها لا يدخر جهدا في دعم عمل المفوضة السامية والمفوضية، بسبل منها تقديم مساهمة سنوية قدرها حوالي مليون دولار. وأشارت إلى أن قطر تستضيف أيضا مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، الذي يؤدي دورا مهما في تعزيز حقوق الإنسان. وأوضحت أن زيادة التعاون بين قطر والمفوضية تشتمل على مذكرة تفاهم وُقِّعت في المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام 2019، بين المفوضية ومؤسسة التعليم فوق الجميع ومنظمة صلتك. وتهدف مذكرة التفاهم إلى تمكين النساء والشباب اجتماعيا واقتصاديا وتعزيز تبادل الخبرات في مجالي التعليم وحقوق الإنسان، وكذلك في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك. واختتمت كلامها بالقول إن قطر لا تزال ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

54 - **السيد تون** (ميانمار): قال إن النظر في حالات حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى تعاون حقيقي وحوار بناء مع البلدان المعنية. وأضاف قائلا إن المفوضية يتوقع منها تنفيذ الولاية المنوطة بها

بطريقة شفافة ونزيهة وموضوعية. ولما كانت الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان لشعوبها، يجب على المفوضية أن تولي اهتماما دقيقا لشواغل الحكومات والشعوب واحتياجاتها. وأوضح أن ميانمار، بوصفها ديمقراطية ناشئة، تواجه تحديات هائلة في العديد من المجالات. وقال إن حكومة بلده عازمة على التغلب عليها من أجل تحقيق منفعة شعبها وتحسين أوضاعه، وتكرر دعوتها إلى فهم التعقيدات التي تنطوي عليها هذه المسألة وإلى تقديم مساعدة بناءة من المجتمع الدولي في إيجاد حل دائم فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

55 - ومضى يقول إن دقة المعلومات مسألة حيوية لاتخاذ قرارات سياساتية مناسبة، ولا سيما عند التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن التقارير المضلِّلة والتوصيات غير البناءة لا تؤدي سوى إلى إيجاد المزيد من الانقسامات وانعدام الثقة، وهي تلحق الضرر بالتماسك الاجتماعي وتقوض الجهود التي تبذلها حكومة بلده من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية في ميانمار. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى العمل مع البلدان الشريكة والأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطريقة بناءة وموضوعية، من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد.

56 - **السيد بيلدغوفيتش** (لاتفيا): قال إن بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة المتدهورة في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، أوكرانيا المضمومتين بشكل غير قانوني، حيث لا تزال توثق انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وأضاف أن السماح بوصول بعثات رصد حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بشكل مناسب ودون عوائق، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أمر بالغ الأهمية لتحليل الحالة على أرض الواقع. وقال إن وفد بلده يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء العدد غير المتناسب من المداهمات التي تشنها الشرطة على منازل تتار القرم وشركاتهم وأماكن لقائهم، والقمع المستمر لحقهم في حرية التعبير، واستمرار تجنيد الذكور من السكان القرم. وقال إن وفد بلده يتفق مع توصيات المفوضية في هذا الصدد.

57 - وكرر تأكيد دعم حكومة بلده الثابت لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا، وطلب إلى المفوضة السامية أن تقدم تقييما للحالة بشأن الحق في حرية التعبير في المنطقة، ولا سيما بعد قيام الاتحاد الروسي باعتماد قوانين جديدة بشأن جرائم توجيه إهانات علنية لسلطات الدولة وبشأن ترويج معلومات كاذبة ذات أهمية عامة. وطلب أيضا تقييما للتحسينات التي يمكن إدخالها في السماح بالوصول الدولي لرصد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في مراكز الاحتجاز في القرم، بما فيها التعذيب والافتقار إلى المساعدة الطبية.

58 - **السيد رادومسكي** (بولندا): قال إن بلده لا يزال ملتزما التزاما راسخا بالتعاون غير المقيد مع المفوضية وجميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات، الذين يكتسي استقلالهم أهمية قصوى ويسهم عملهم في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن وفد بلده يشارك المفوضة السامية في شواغلها فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المجتمع المدني ويشعر بالقلق إزاء المحاولات المستمرة في بعض البلدان لتقييد أنشطة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتقييد الحق في حرية الدين أو المعتقد، الذي يكمن في صميم جميع الحريات، بما فيها حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع.

59 - وقال إن وفد بلده، إذ يشعر بقلق بالغ إزاء تزايد الاضطهاد والتعصب الدينيين، يشكر المفوضة السامية وجميع الدول الأعضاء على احتفالها باليوم الدولي الجديد لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد، ويود أن يعرف ما يمكن عمله أكثر من ذلك لتشجيع الحوار بين الأديان والمصالحة في جميع أنحاء العالم.

60 - **السيد مارغريان** (أرمينيا): قال إن وفد بلده يقدر العمل الذي تضطلع به المفوضية مع الجهات صاحبة المصلحة والدعم الذي يُقدَّم إلى الدول الأعضاء وإلى مجلس حقوق الإنسان وآلياته في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها على الصعيد العالمي. وأوضح أن التقدم المحرز في هذا الصدد يدخل في صميم برنامج الإصلاح في بلده والتعهد الذي قدَّمه، بوصفه بلدا مرشحا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2020-2022، بتحسين الآليات والشراكات الرامية إلى تمكين النساء والشباب، وتشجيع التعاون من أجل منع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية، وتعزيز التسامح ومكافحة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية، وتقوية آليات حماية اللاجئين. وأبدى استعداد وفد بلده لمواصلة النهوض بالتعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان ومع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والآليات والخبراء المستقلين من أجل المساهمة في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

61 - **السيد دوارتي لوبيز** (البرتغال): أشار إلى مسألة تراكم الأعمال غير المنجزة في إطار معالجة المفوضية للشكاوى، فقال إن المبادئ التي تجري مناقشتها ستتقوض بشدة بفعل الطول الشديد لفترات انتظار الردود الواردة من النظام. وتساءل عما يمكن للدول الأعضاء أن تفعله، بالإضافة إلى المساهمات المالية التي ذكرتها المفوضة السامية، للمساعدة في الحد من هذا التراكم.

62 - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): رحب بعمل المفوضية وإنجازاتها، لا سيما في ظل التحديات المتزايدة والتمويل المحدود، وقال إن إحراز تقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، على جميع المستويات، يتطلب تكثيف التعاون والحوار والشراكة على المستوى المتعدد الأطراف بين المفوضية وجميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك جميع كيانات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، وكذلك مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدول. وفي هذا الصدد، يرحب وفده برؤية المفوضة السامية الهادفة إلى تسليط الضوء على القصص الإيجابية في الميدان.

63 - وأشار إلى الملاحظات المتعلقة بالمواقف الممانعة لمسائل حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، واستفسر عن أفضل السبل الكفيلة بدعم جهود المجتمع المدني والقطاع الخاص للدفاع عن المكاسب التي تحققت بالفعل. وفي ضوء تزايد عدد الأعمال الانتقامية وتعدُّد أشكالها، سأل عن الكيفية التي ينبغي أن تلبي بها الجمعية العامة دعوة مجلس حقوق الإنسان لها، في قراره 28/42، إلى أن تواصل الإشراف على كل العمل المضطلع به في هذا المجال. وتساءل أيضا عن الطريقة التي يمكن بها تحسين التعاون بين نيويورك وجنيف، بما في ذلك داخل مجلس الأمن، في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

64 - **السيد عيديد** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يرحب ببيان وتقييم نهاية البعثة اللذين قدَّمتهما المفوضة السامية عقب زيارتها الأخيرة لبلده، وينوه بملاحظاتها وسيواصل السعي إلى دعم جدول أعمال حقوق الإنسان. وخلال الزيارة، وهي الأولى التي تقوم بها المفوضة السامية إلى جنوب شرق آسيا بهذه الصفة، وأول زيارة تقوم بها مفوضية حقوق الإنسان إلى ماليزيا، التقت برئيس الوزراء وعدد من وزراء الحكومة، وتواصلت مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني، وقامت بجولة في مركز التعلم البديل لأطفال الروهينغيا. وقد مهدت الزيارة الطريق لتوثيق التعاون مع الأمم المتحدة والمفوضية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإنجاز خطة عام 2030. وأكد من جديد التزام حكومة بلده بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الماليزيين، بموجب الحماية التي يوفرها لها الدستور الاتحادي للبلد.

65 - **السيد موسى** (مصر): قال إن وفد بلده يرحب بتأكيد المفوضة السامية على أهمية الجهود التي تبذلها المفوضية للدعوة إلى الحق في التنمية، وهو حق أساسي وغير قابل للتصرف تتناوله جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وهو لا ينفصل عن جميع حقوق الإنسان الأخرى ومترابط معها وجزء لا يتجزأ من تقدم الشعوب وازدهارها في جميع أنحاء العالم. وأضاف قائلا إن الوقت قد حان لتحويل هذه الأحكام إلى سياسات إنمائية وطنية وإقليمية وعالمية ملموسة لمعالجة المجموعة الواسعة من المشاكل التي تجتاح الساحة العالمية وتبدو مستعصية على الحل.

66 - وقال إن وفد بلده يرحب أيضا بتركيز المفوضة السامية على البيئة وعملها على تحديد الآثار السلبية لتغير المناخ على حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما فيما يتعلق بارتفاع مستويات التصحر وندرة المياه التي تعاني منها أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك منطقة الساحل في مصر. وبما أن الحصول على المياه أمر أساسي للحفاظ على الحق في الحياة، فإن المشاركة البناءة والشاملة في التعاون عبر الحدود ضرورية من أجل المنفعة المتبادلة لجميع البلدان المتضررة. ومضى يقول إن المفوضة السامية تُشجع على دراسة العلاقة بين ندرة المياه وغياب التعاون عبر الحدود في التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك إسهام هذه الظاهرة في وقوع الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات.

67 - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إن مجلس حقوق الإنسان هو الآلية الرئيسية لضمان الحماية العادلة والمتكافئة لحقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويعزز بعضها بعضا، ويجب معالجتها بطريقة منصفة ومتكافئة وبنفس القدر من التركيز. وأضاف قائلا إنه من الضروري، في خضم التحديات الهائلة الوطنية والإقليمية والعالمية، تعزيز التعاون الثلاثي، بما في ذلك مع المفوضة السامية والمفوضية، في النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولما كان هدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الحوار البناء والاحترام المتبادل والتعاون، فإن المجلس والدول الأعضاء مدعوة إلى مواصلة العمل مع المفوضية، بشأن مسائل منها استعراض آلية الرصد التابعة لها، مسترشدة في ذلك بمبادئ عدم الانتقائية والحياد والحوار البناء والتركيز المتساوي على جميع حقوق الإنسان، وإلى تجنب ازدواجية المعايير والاستقطاب والتسييس. وقال إن وفد بلده سيواصل التعاون

مع المكتب الإقليمي في بانكوك بشأن تعزيز حقوق الإنسان في آسيا وخارجها. واختتم كلامه قائلا إن عمل المجلس يجب أن يظل مفيدا في تعزيز جميع حقوق الإنسان وتعميم مراعاتها، بما في ذلك الحق في التنمية.

68 - **السيد بونيفار** (سلوفينيا): قال إن وفد بلده يرحب بالتركيز على تغير المناخ والبيئة في عمل المفوضة السامية، ولكنه يعرب عن قلقه إزاء استمرار النقص في تمويل المفوضية، لا سيما في ضوء أزمة السيولة التي تلوح في الأفق. وأضاف قائلا إن أي تخفيضات إضافية في التمويل، حتى وإن كانت مؤقتة، ستستهدف ركيزة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة؛ وبالتالي، من الأهمية بمكان بذل كل جهد ممكن لتجنب العمل بأسلوب الجزر المنعزلة وتعميم مراعاة حقوق الإنسان على نطاق المنظومة. ولذلك، أعرب عن تأييد وفد بلده أيضا للإحاطات المنتظمة التي تقدمها المفوضة السامية إلى مجلس الأمن.

69 - وفي معرض متابعة البيان الذي أدلت به الأرجنتين، استفسر عن الرؤية الخاصة بالمشاركة المقبلة للمفوضية بشأن حقوق كبار السن.

70 - **السيدة المنصوري** (تونس): شكرت المفوضة السامية على زيارتها الأخيرة، وقالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بإرساء أسس الديمقراطية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وشفافة وبضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

71 - وأردفت قائلة إن تونس تعرب عن تقديرها للتعاون مع المفوضية والمناقشة المفتوحة مع جميع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومن بينها مجلس حقوق الإنسان وهو جهاز رئيسي لضمان معايير عالية لحقوق الإنسان وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل. وسألت كيف يمكن للدول الأعضاء في نيويورك أن تسهم في الجهود الجارية لسد الفجوة بين نيويورك وجنيف وترشيد عمل المجلس دون تقويض قيمته واستقلاليته، ولا سيما في ضوء الاستعراض المقبل للهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومركز المجلس.

72 - وقالت إن تونس تؤيد تماما حقوق الجميع في التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها دون خوف من الأعمال الانتقامية، وتثني على الجهود المبذولة للتحقق من وجود هذه الأعمال. واختتمت كلامها قائلة إن متابعة الخطوات التي تتخذها حكومات الدول الأعضاء للتصدي للانتهاكات المزعومة وحماية الجهات التي تمثلها من جميع الأعمال الانتقامية من خلال المشاركة البناءة مع الأمم المتحدة ينبغي أن تظهر بوضوح بوصفها من الممارسات الجيدة.

73 - **السيد ماك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلده، إذ يدرك أن معظم مبادرات المفوضية وبرامجها يمكن أن تثبت أهميتها البالغة لاحترام الدول لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لجميع الأفراد، يفخر بمواصلة الدعم الذي يقدمه من خلال التبرعات الكبيرة. وأضاف قائلا إن الآليات من قبيل لجان التحقيق وآليات التحقيق المستقلة تؤدي دورا مهما في تعزيز المساءلة وردع التجاوزات. وفي مواجهة الانتهاكات غير المسبوقة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الأنظمة الشمولية القمعية، قال إن وفد بلده يشعر بالارتياح إذ يشهد إنشاء بعثة جديدة لتقصي الحقائق لتوثيق الأعمال التعسفية التي يقوم بها نظام مادورو في فنزويلا، ويعرب عن أمله في أن يُسمح للمفوضة السامية في نهاية المطاف بالدخول دون عوائق إلى ذلك البلد، ومنطقة شينجيانغ الويغورية المتمتعة بالحكم الذاتي في الصين، وأي مكان آخر تقع فيه انتهاكات لحقوق الإنسان.

74 - وقال إن المفوضة السامية ينبغي لها أن تستخدم نفوذها لمعالجة وإزالة أوجه القصور التي أجبرت الولايات المتحدة على الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان، وهي عدم التقيد بصورة مجدية بالمعايير الدنيا المحددة لعضوية المجلس. فقد مكن هذا الإخفاق البلدان التي لها سجلات مروعة في مجال حقوق الإنسان من الاستمرار في عضويتها، واستمرار البند 7، وهو وسيلة لإدانة إسرائيل إدانة دائمة وغير عادلة.

75 - وأوضح أن المشاركة في مسائل ليست في صلب الولاية الأساسية المنوطة بالمفوضية، مثل المناخ، تُهدد بالحد من فعاليتها، وأن المشاركة في المجالات المشحونة سياسيا بقدر أكبر، يهدِّد مصداقيتها وسمعة الحياد التي تتسم بها. وبدلا من ذلك، ينبغي للمفوضية أن تكثف تركيزها على إدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة للسلام وعلى تعزيز آليات الإنذار المبكر والوقاية. وأثنى على المفوضية لما قامت به من عمل لزيادة الوعي بالشواغل المتصلة بحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وقال إن وفد بلده يكرر دعوته إلى الإلغاء التام لتجريم الجرائم المتصلة بالميل الجنسي.

76 - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إن وفد بلده يأمل في أن تتمكن المفوضية من مواصلة العمل، في مواجهة تدابير التقشف المتزايدة التي تعزى أساسا إلى عدم وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، في سياق ولايتها الحكومية الدولية وضمان الدعم الكافي لجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ولذلك ينبغي ألا تستخدم موارد المفوضية لتعزيز جداول الأعمال العقابية ضد بلدان نامية.

77 - وقال إن وفد بلده يلاحظ أن التهديد الأكبر الذي يواجه تعددية الأطراف يأتي من الإجراءات غير المسؤولة التي اتخذتها الولايات المتحدة، التي انسحبت من كل من مجلس حقوق الإنسان والتزاماتها المتعلقة بالمناخ، وأن خطاب الكراهية الذي يحض على العنصرية وكراهية الأجانب من جانب أعلى منصب في ذلك البلد لا يزال يقوض تمتع أفراد الفئات المهمشة تمتعا كاملا بحقوق الإنسان. وأشار إلى أن كوبا تكرر تأييدها لعمل المفوضة السامية والمفوضية على أساس مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبروح الحوار الدولي البناء والتعاوني.

78 - **السيد شينغ** جيشنغ (الصين): قال إن بلده يقدِّر التزام المفوضية بالنهوض بحقوق الإنسان من خلال الحوار البناء والتعاون، ولكن يتعين على المفوضية أن تظل محايدة وموضوعية وبناءة وغير انتقائية؛ وأن ترفض التسييس وازدواجية المعايير والإشهار والفضح وممارسة الضغوط العلنية؛ وأن تحترم مسار التنمية الذي يختاره كل بلد؛ وأن تستثمر بشكل أكبر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛ وأن تتصدى لأثر التدابير القسرية الانفرادية والإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان؛ وأن تعزز شفافية عملية صنع القرار الداخلي؛ وأن تعالج الخلل الجغرافي الخطير في ملاك موظفيها.

79 - وأضاف قائلا إن التدابير المتخذة في شينجيانغ لمكافحة الإرهاب والتطرف ليست من مسائل حقوق الإنسان ولا تستهدف جماعة إثنية معينة أو دينا معينا. وأشار إلى أن الصين، وإن كان تعارض بشدة التدخل الأجنبي، ترحب بالزيارات الموضوعية والنزيهة، وقد دعت آلاف المسؤولين والخبراء الأجانب، بما في ذلك المفوضية، إلى القيام بجولة في المنطقة. وقال إن الولايات المتحدة، وهي ضحية لأشد الهجمات الإرهابية في تاريخ البشرية، تعمَّدت تشويه الحقائق في محاولة للضغط على الصين وخدمة دوافعها السياسية. وأشار إلى أنها تبعث الرسالة الخاطئة إلى القوى الإرهابية، في سياق عرقلة جهود مكافحة الإرهاب في بلدان أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يقوض مصالحها في نهاية المطاف. ومضى يقول إن ألمانيا، بتجاهل الحقائق أيضا، تعبر عن الغطرسة والجهل والتحامل والشعور المتجذر بالتفوق، وهو الأمر الذي تسبب بالفعل في وقوع مأساة إنسانية لا توصف في الماضي. واختتم قائلا إن الصين تنصح هذين البلدين بالتفكير في مشاكلهما ومعالجتها وتجنب ازدواجية المعايير والتسييس والمواجهة.

80 - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن المفوضية، بوصفها الكيان الوحيد المسؤول في المقام الأول عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تستحق الثناء على تأكيدها وتركيزها بشكل متكافئ على جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأضاف أن المشاركة الأقوى والأكثر تعزيزا مع الدول الأعضاء من شأنها أن تساعد المفوضة السامية والمفوضية على تحديد التحديات وتقديم الحلول ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في كل مكان، بسبل منها تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات عند الطلب. وحث المفوضية على مواصلة تشجيع التعاون الدولي عن طريق تعزيز الاستعراض الدوري الشامل بوصفه آلية فريدة وعالمية لحقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يدعو جميع الدول إلى تقديم الدعم لصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية، الذي لا يزال منخفضا، ويوصي بأن تعيد المفوضية إصدار ندائها للحصول على تمويل مخصص للتخفيف من القيود المستمرة على الميزانية.

81 - وفيما يتعلق بتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات واستعراضه المقبل، اعتبر أن من شأن عملية حكومية دولية أن تكفل الموضوعية والاستقلالية مع زيادة فعالية النظام، الذي يجب تجهيزه على نحو أفضل لدعم الأطراف في تنفيذ تعهداتها والتزاماتها بتقديم التقارير. واختتم قائلا إن تبادل الخبرات والمعلومات بشأن أفضل الممارسات بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أمر مفيد، ولكن ينبغي احترام الطبيعة الخاصة لكل هيئة والولاية المنوطة بها والحفاظ عليها.

82 - **السيدة علي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الحوار البناء لدعم القانون الدولي ومبدأي السيادة وعدم التدخل على السواء هو أفضل وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان وتجنب المواجهة وعدم التوصل إلى توافق في الآراء. ويجب على المفوضة السامية والمفوضية أن تأخذا في الاعتبار جميع المعلومات التي تقدّمها الدول من أجل تقديم صورة موضوعية، ويجب ألا تستمعا إلى المعلومات الخاطئة التي تنشرها كيانات معينة، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص المركز الإعلامي لمفوضية السامية حقوق الإنسان والفرع في

بيروت. وينبغي للمفوضية أن تتابع التطورات في حالة حقوق الإنسان بالأرض الفلسطينية المحتلة والجولان المحتل. وينبغي لها أيضا أن تفي بولايتها المتمثلة في كفالة إنهاء التدابير الانفرادية التي لها آثار سلبية على تعزيز حقوق الإنسان. وأخيرا، أشارت إلى أهمية برامج التعاون الدولي في بناء قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولكن يجب ألا تكون مشروطة أو تتيح التدخل في السيادة الوطنية والاستقلال.

83 - **السيد دريوشين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بالجهود التي تبذلها المفوضة السامية لعدم تسييس المناقشة المتعلقة بحقوق الإنسان وإعادة إقامة حوار بناء مع الدول الأعضاء بشأن كامل مجموعة قضايا حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن اتباع نهج يتوخى مزيدا من التوازن والحرص إزاء حالة حقوق الإنسان في فرادى البلدان، على أساس احتياجاتها وطلباتها الحقيقية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن ينظر كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إلى الحوار المنظم والأنشطة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى فنزويلا، من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم ثنائية وفتح فرع تابع للمفوضية في ذلك البلد، كنموذج للتعاون. وأضاف أن القرارات التي اتخذها المجلس فيما يتعلق بفنزويلا متحيزة ومسيَّسة ومدمرة بطبيعتها، ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى تفاقم حالة حقوق الإنسان في البلد. وحاولت الولايات المتحدة تسييس المسألة خلال المناقشة الحالية، التي لا ينبغي استخدامها كمنتدى لتوجيه اتهامات لا أساس لها وتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين.

84 - وفيما يتعلق بإصلاح هيئات المعاهدات، قال إن تقرير رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم السنوي الحادي والثلاثين (A/74/256) لم تناقشه اللجنة الثالثة ولم تعتمده بعد، ولكن يجب تنفيذ أي إصلاحات لتلك الهيئات في امتثال تام لولاية كل منها.

85 - وفي الختام، أشار إلى أنه يتضح أن الإحاطات والاجتماعات غير الرسمية التي أوعز بها أسلاف المفوضة السامية بشأن برامج المفوضية وأنشطتها لا تنفع. فلا بد من حوار مباشر ورسمي بين مجلس حقوق الإنسان والمفوضية لمناقشة كامل نطاق الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية.

86 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن البلدان النامية، لا سيما البلدان التي لديها آراء مستقلة، هي المستهدفة أساسا بتزايد التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في ميدان حقوق الإنسان. فعلى المفوضة السامية والمفوضية التقيد بمبادئ اللاانتقائية وعدم التسييس والموضوعية والحياد وضمان عدم استخدام حقوق الإنسان كأداة سياسية للضغط على بلدان أخرى أو انتهاك سيادتها أو التدخل في شؤونها الداخلية. وأكد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وستسهم في الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال التعاون والتبادل.

87 - **السيد** يوسف عدن **موسى** (جيبوتي): سأل أولاً عن الدعم الذي يمكن أن تقدِّمه المفوضية لحركة الشباب الذين يحشدون قواهم بصورة متزايدة للاحتجاج سلمياً على عدم اتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ. وثانيا، استفسر عن الجهود التي بذلتها المفوضة السامية منذ أن تولت منصبها لتحسين التمثيل الجغرافي في المفوضية. وثالثاً، تساءل عما إذا كانت تجد صعوبة متزايدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق جغرافي سياسي يسوده عدم اليقين ويتسم بالتوترات التجارية، وتزايد الإرهاب، وكره الأجانب، والعنصرية. وأخيرا، سأل عن العلاقة بين المكاتب الميدانية والمقر في جنيف.

88 - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن حالة حقوق الإنسان في بلده نتيجة لعدم وجود الدولة وخدماتها في بعض مناطق البلد بسبب انعدام الأمن. ومعظم الانتهاكات التي تفيد بها التقارير هي أساسا من عمل الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات وسائر الجماعات الإجرامية المنظمة. وأفاد بأن حكومته، التي تلتزم بزيادة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، تنتهج سياسة عدم التسامح إطلاقا، بعد أن عززت إطارها القضائي والتشريعي والمؤسسي فيما يتعلق بانتهاك حقوق الإنسان. فاليوم، أُلقي القبض على العديد من الجناة المزعومين، وهم ينتظرون المحاكمة. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 26/40 دعما للمساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية في الميدان اللذين تمس الحاجة إليهما. واختتم قائلا إن حكومته تجدِّد التزامها بالتعاون مع جميع الشركاء على حماية حقوق الإنسان في مالي، وتعرب عن امتنانها للدعم الذي قد تلقته بالفعل.

89 - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن بلدها وضع تشريعات تهدف إلى حماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، تمشيا مع التزاماته وواجباته الدولية، وهو مشارك مخلص في آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأعربت عن ترحيب الجزائر بالدعم المقدم للخطة الاستراتيجية وعناصر حقوق الإنسان في عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام ولتطوير هيكل امتثال السلوك والانضباط في عمليات السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي. وينبغي إدماج عنصر حقوق الإنسان في جميع عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب.

90 - وأعلنت أن حكومتها حققت نتائج ملموسة في معظم أهداف التنمية المستدامة، بإدخال تحسينات على الخدمات العامة وبذل جهود لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية. وتشارك الجزائر أيضا في الجهود الإقليمية والدولية من أجل تنفيذ خطة عام 2030، عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتدريب وتبادل الممارسات الجيدة، كما تشارك في جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وقدمت استعراضا وطنيا طوعيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في عام 2019، مع التركيز على عدم ترك أي أحد خلف الركب.

91 - **السيد كارازو** (كوستاريكا): قال إن الاعتداءات على كرامة الإنسان تتطلب حلولا على الصعيد العالمي وتضامنا بين الشعوب، كما تقتضي شجاعة سياسية في المطالبة باحترام حقوق الإنسان وبيئة سليمة للعيش فيها. فأزمة المناخ خطيرة لا بسبب تأثيرها المباشر على حياة الناس اليومية فحسب، ولكن أيضا لأنها من مضاعِفات النزاع الداخلي والدولي. وأردف قائلا إن الجهود المبذولة لمواجهة هذه التهديدات العالمية جديرة بالثناء ولكن يجب أن تنطوي على دعم حقوق الإنسان من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البشرية كما ينبغي. وأعرب عن قلق كوستاريكا إزاء حالة حقوق الإنسان في كل مكان، لا سيما في نيكاراغوا وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

92 - **السيدة باشليت** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إنها ستواصل زيارة الدول من جميع المناطق، فحتى البلدان المتقدمة النمو تواجه تحديات في تحسين حياة أضعف فئاتها. وأضافت أن المفوضية ستواصل العمل مع البعثات لضمان الوصول إلى بلدان جديدة وتهيئة الظروف الملائمة للقيام بزيارات مجدية لكي تكون التقارير أكثر دقة وتقدم توصيات أفضل.

93 - ومضت تقول إن حقوق الإنسان، رغم كونها إحدى الركائز الثلاث لمنظومة الأمم المتحدة، لا تتلقى سوى نسبة مئوية ضئيلة جدا من الميزانية العادية للمنظمة. وتُستخدم التبرعات كلما لا يوجد تضارب في المصالح، ولكن التبرعات غير المخصصة تتيح تلبية طلبات معينة من الدول الأعضاء والوفاء بالأولويات التشغيلية. كما أن القيود المفروضة على التمويل تؤثر على عمل هيئات المعاهدات، لأن نفقات السفر كثيرا ما تكون التمويل الوحيد المقدم للخبراء، الذين لا يتقاضون مرتبات. وأشارت إلى أن الزيادة الأخيرة في عدد الأسابيع التي يمكن أن تعمل فيها هيئات المعاهدات لم تقترن بزيادة في عدد الموظفين للعمل بشأن الشكاوى والالتماسات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة، مما أسفر عن تراكم الأعمال غير المنجزة في التقييمات اللازمة لاتخاذ القرارات. ويتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في خصائص نظام حقوق الإنسان، لأن تأثير بعض القضايا على المفوضية قد يكون أكبر من تأثيرها على الوكالات الأخرى.

94 - وأوضحت أنه، على الرغم من كون استعراض هيئات معاهدات حقوق الإنسان عملية حكومية دولية، فقد اجتمع رؤساء هذه الهيئات لمناقشة سبل تحسين النتائج وتجنب الازدواجية ودعم الدول الأعضاء في إعداد العروض. وقد تمخض هذا الاستعراض الداخلي عن عدة توصيات، بعضها يتماشى مع العمل الذي بدأته الدول الأعضاء بالفعل، وبدأ في تنفيذ بعض إجراءات المواءمة والتخفيضات الطوعية في بعض الأنشطة. وستواصل المفوضية العمل مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الدول وخبراء هيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، على تعزيز النظام. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود لكفالة التمثيل الجغرافي على نطاق واسع وتكافؤ الجنسين لدى موظفي المكتب، بسبل منها وضع قوائم للترشيحات النهائية على الصعيد العالمي، ولكن لا يزال يتعين على المرشحين والمرشحات استيفاء جميع المتطلبات وفقا لقواعد الأمانة العامة المتعلقة بتقديم الطلبات. ويُطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تساعد في ملء هذه القوائم، لا سيما في الرتب من ف-3 إلى ف-5.

95 - ولكي يسهم الاستعراض الدوري الشامل إسهاما أجدى في تنفيذ خطة عام 2030، أكدت ضرورة إدراج مزيد من المسائل المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، لتسليط الضوء على الأسباب الجذرية التي تعوِّق التنمية المستدامة، وتساهم في عدم المساواة أو تأجيج النزاع. ومن الاعتبارات الهامة كيفية تحسين النظم الوطنية لجمع البيانات من أجل تحديد الفئات التي تترك خلف الركب على نحو أفضل. ومن الضروري تصنيف البيانات لوضع سياسات تهدف إلى ضمان التمكين وعدم الإقصاء والمساواة للفئات المهمشة، ولكن من الأهمية بمكان تجنب التمييز الذي قد ينجم عن أساليب جمع البيانات. وأفادت بأنه، في أعقاب اجتماع الدول الأعضاء المعقود بين الدورتين

في كانون الثاني/يناير 2019، أُنشئت فرق عمل مختلفة، منها واحدة تهدف إلى مساعدة المكتب على تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء في التصدي لهذه التحديات.

96 - وأكدت ضرورة تحسين التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقالت إن فعالية التصدي للأزمات تتطلب تدفق المعلومات في الاتجاهين بين مجلس حقوق الإنسان في جنيف ومجلس الأمن في نيويورك، الذي غالبا ما يواجه نفس الحالات التي كثيرا ما تكون فيها حقوق الإنسان عنصرا رئيسيا. وفي كثير من الأحيان، تكون هيئات المعاهدات والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من أوائل من يحددون مؤشرات الإنذار المبكر ويوجهون الانتباه إلى الأزمات الناشئة والمخاطر المستجدة. وتظل المفوضية على استعداد لتقديم مزيد من المعلومات والمشورة والدعم إلى مجلس الأمن يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وقائية واتخاذ قرارات في مجال السلام والأمن أو التنمية.

97 - واستطردت قائلة إن المفوضية تعمل مع الوكالات الأخرى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان من التراجع عن حقوق الإنسان والبيئة، بواسطة صكوك منها الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعت جميع البلدان إما إلى اعتماد هذا الاتفاق أو استخدامه كنموذج للمناطق الأخرى. كما أقامت المفوضية شراكة مع الحكومات لرصد الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقدمت توصيات لتحسين قدرة المؤسسات الوطنية. ومن الضروري التواصل مع الدول للاستفسار عن الوقائع المتصلة بالأعمال الانتقامية والتأكيد من جديد على أن الاعتداءات والتهديدات ضد من يتعاملون مع الأمم المتحدة أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتعارض مع مصالح الجميع. ورأت أن على الدول الأعضاء أن تتخذ موقفا واضحا ضد هذا الاتجاه المتزايد. وينبغي توسيع نطاق الحوار التفاعلي الجاري بشأن تقرير الأمين العام عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/42/30)، الذي يتناول الأنشطة المضطلع بها رداً على أعمال التخويف والانتقام، ليشمل نيويورك، حيث سيُعقد حدث جانبي مع المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان لمناقشة الاتجاهات الأخيرة.

98 - وأخبرت بأنه، في إطار استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية، دُعيت القيادات في كل مكان إلى تشجيع الخطاب البناء الرامي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، وليس الشقاق والعنف، وجرى الاتصال بشركات التكنولوجيا من أجل إيجاد سبل لمنع الرسائل التي تنطوي على خطاب الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تزدهر. كما بُذلت جهود هامة لتعزيز الحوار والمصالحة بين الأديان في جميع أنحاء العالم، بطرق منها العمل مع الجهات الفاعلة الدينية، مما أسفر عن إعلان بيروت بشأن الإيمان من أجل الحقوق والتعهدات الثمانية عشر الواردة فيه، باعتباره إطارا للتنمية الاجتماعية للمجتمع والتغيير البيئي من خلال التضامن والاحترام المتبادل.

99 - واستطردت قائلة إن العمل يجري مع مطوري التكنولوجيا للقضاء على التحيز الجنساني والعنصري من منصات التوظيف والتعرف على ملامح الوجه. ومن التوصيات المنبثقة عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي ضم جميع الجهات تحت رعاية الأمم المتحدة لتناول الوتيرة العالية لتغير التكنولوجيا بمزيد من التنسيق وتعدد الأطراف، وبالتالي إيجاد حل مشترك، بدلا من الاعتماد على مكاتب أخلاقيات الشركات، إذ تختلف الأخلاقيات باختلاف الشركات والمناطق.

100 - وأضافت أن تغير المناخ لا يندرج في ولاية المفوضية على وجه التحديد، ولكن آثاره، مثل الجفاف وارتفاع مستوى المحيطات، تتسبب في انعدام الأمن الغذائي والتشرد والنزاع، التي تؤدي بدورها إلى انتهاكات لحقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم. ومن الضروري أن تفهم الدول الأعضاء أهمية تغير المناخ، وتدعم مشاركة الشباب في التصدي لهذه الظاهرة، وتواصل الوفاء بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019.

101 - وختاما، قالت إن بإمكان الدول الأعضاء، إلى جانب التمويل الإضافي، أن تقدم الدعم السياسي من خلال الإجهار بمناصرة حقوق الإنسان، سواء على الصعيد الوطني أو لدى الحلفاء العالميين؛ وإتاحة إمكانية اللجوء إلى المكتب عند الضرورة؛ وتحديد السبل التي يمكن بها للمكتب أن يأخذ وجهات نظرها في الاعتبار على نحو أفضل في مختلف آليات حقوق الإنسان؛ وتقريب جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان إلى مجلس الأمن والوكالات الأخرى التي يوجد مقرها في نيويورك؛ وطلب التعاون والمساعدة التقنيين؛ والأهم من ذلك، تعميم التجارب الجيدة في مجال حقوق الإنسان لتحفيز البلدان على القيام بعمل أفضل.

*رُفعت الجلسة الساعة 13:10.*